أندونيسيا ١٩٦٥:
تصفية الرئيس سوكارنو.. و٥٠٠,٠٠٠ آخرين

زحفت عصابات إسلامية ليلاً، مسلحة بمدى ذات نصل عريض تسمى (بارانجي Parange) فدخلت بيوت الشيوعيين وقتلت عائلات بكاملها.. يخبرنا مسافرون عن أنهار صغيرة وسواقي امتلأت فعلاً بأجساد الأموات. واضطرب النقل النهري اضطراباً خطيراً في بعض الأماكن. مجلة «تايم»، كانون الأول (ديسمبر)١٩٦٥[١].

زهاء مئة شيوعي، أو شخص مشتبه بأنه شيوعي، سيقوا من الحديقة النباتية في المدينة وأبيدوا عن بكرة أبيهم بمدفع رشاش.. إن رأس من كان مدير المدرسة، وهو عضو في الحزب الشيوعي، قد علق على عامود وتجولوا به بين تلاميذه السابقين الذين تمت دعوتهم إلى اجتماع خاص. «نيويورك تايمز»، أيار (مايو) ١٩٦٥ [٢].

إن تقديرات مجموع عدد الأندونيسيين الذين قتلوا خلال سنوات عديدة إثر انقلاب فاشل تتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ ومليون [٣].

في الساعات الأولى من صباح الأول من تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٦٥ خطفت قوة صغيرة من صغار الضباط العسكريين ستة جنرالات وقتلتهم واستولت على العديد من النقاط الرئيسية في العاصمة جاكرتا.

بعد ذلك ذهبوا إلى الإذاعة ليعلنوا أن عملهم الذي قاموا به كان لإحباط تمرد من قبل «مجلس الجنرالات» حددوا له يوم عيد الجيش، في الخامس من تشرين الأول. وقالوا: إن هذا التمرد كان برعاية وكالة المخابرات المركزية وكان هدفه الاستيلاء على السلطة من الرئيس سوكارنو.

بيد أن الضباط المتمردين في جاكرتا سُحقوا في نهاية اليوم من قبل الجيش بقيادة الجنرال (سوهارتو Suharto)، مع أن بعض فئات الجيش المساندة للتمرد في مدن أخرى ظلت صامدة يوماً أو يومين آخرين[٤].

كان سوهارتو قد خدم مع المستعمرين الهولنديين والغزاة اليابانيين وادعى هو وزملاؤه أن الحزب الشيوعي الكبير وصاحب النفوذ كان وراء «محاولة الانقلاب» التي قام بها صغار الضباط، وأن وراء هذا الحزب كانت الصين الشيوعية. لقد تحركت قوات الجيش الظافرة لأخذ زمام الحكم في أيديها والحد من سلطة سوكارنو «لم يمض وقت طويل حتى انتقصوا من مكانته بحيث لم يعد أكثر من رئيس شكلي»[٥] ونفذت قوات الجيش حمّام دم للقضاء نهائياً على الحزب الشيوعي الذي كان سوكارنو قد سمح له بالمشاركة في السلطة الوطنية خلال سنين عديدة. أخيراً كان هذا هو الوضع الذي يمكن أن يضفي الشرعية على هذه الأعمال المرغوب فيها منذ وقت طويل.

إن المنظمات والأفراد المعادين للشيوعية، وخاصة المسلمين منهم، جرى تشجيعهم على المشاركة في ذبح كل من يشتبه بأنه متعاطف مع الحزب الشيوعي. كذلك فإن الأندونيسيين المتحدرين من أصل صيني سقطوا ضحايا المتحمسين الذين أصابتهم لوثة جنون. وقد استثير الشعب الأندونيسي جزئياً من جراء عرض صور في التلفزيون والصحافة لجثث الجنرالات الذين ذبحوا وقت تعفنت هذه الجثث. وقيل للرأي العام أن هؤلاء الرجال جرى خصيهم أو اقتلعت عيونهم من قبل نساء شيوعيات. (أخطأ لاحقاً الجيش بسماحه بإجراء فحص طبي رسمي بعد الوفاة لضم نتيجته إلى الأدلة التي عرضت في بعض المحاكمات، ولم تشر التقارير المفصلة تفصيلاً كبيراً عن الإصابات إلا إلى جروح وبعض الرضوض ولم تذكر أي شيء عن قلع العيون أو الخصي)[٦].

ما تبع ذلك وصفته جريدة «نيويورك تايمز» بأنه «واحد من أكثر المجازر وحشية في التاريخ السياسي الحديث»[٧]. وقالت مجلة (لايف Life) «إن العنف اصطبغ ليس فقط بالتعصب وإنما أيضاً بالتعطش للدماء وبشيء يشبه السحر»[٨].

بعد خمسة وعشرين عاماً، كشف دبلوماسيون أميركيون عن أنهم كانوا قد وضعوا بالنظام قوائم شاملة بأسماء نشطاء «شيوعيين، بدءاً من المراتب العليا نزولاً إلى الأعضاء القرويين، وسلموا ما يعادل ٥٠٠٠ اسم إلى الجيش الأندونيسي الذي كان يطارد هؤلاء الأشخاص ويقتلهم». «بعدئذ كان الأمريكيون يدققون في أسماء الذين قُتلوا أو أُسروا».

قال (روبرت مارتنز Robert Martens) الموظف السابق في القسم السياسي في السفارة الأمريكية في جاكرتا، في عام ١٩٩٠: «لقد كانت في الواقع مساعدة كبيرة للجيش. لعل الجيش قتل أشخاصاً كثيرين، وربما كانت يداي ملوثتين بكثير من الدماء، ولكن هذا كله ليس بالأمر السيء، يأتي وقت يضطر فيه المرء إلى الضرب بقسوة في لحظة حاسمة».

قال (مارشال غرين Marshall Green) الذي كان سفير الولايات المتحدة لدى أندونيسيا في زمن الانقلاب: «أعلم أنه كان هناك مزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعي أكثر مما لدى الأندونيسيين أنفسهم. وقد قال لي مارتنز في عدد من المناسبات: «إن الحكومة لم تكن تملك معلومات جيدة جداً عن التشكيلة الشيوعية، وأعطاني الانطباع بأن هذه المعلومات كانت متفوقة على كل ما لديهم».

لقد قال (هاورد فيدرسبيل Howard Federspiel) الذي كان في عام ١٩٦٥ خبيراً في الشؤون الأندونيسية في مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية: «لم يكن أحد يهتم بتعرضهم للذبح ماداموا شيوعيين. ولا أحد كان يشغل نفسه كثيراً بهذا الأمر».

ومع أن (جوزيف لازارسكي Goseph Lazarsky) الذي كان نائب رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في أندونيسيا، والدبلوماسي السابق ادوارد ماسترز Ed-ward Masters)، الذي كان رئيس (مارتنز)، قد أكدا أن ضباط وكالة المخابرات المركزية أسهموا في إعداد قوائم الموت، فإن الوكالة في (لانغلي Langley) نفت نفياً قاطعاً أية مشاركة من جانبها[٩].

أنجزت المجزرة نهاية مرضية للمنظمة الوطنية للحزب الشيوعي التي كانت حسنة التنظيم، ولكنها لم تضع الأسئلة الأساسية التي في أساس أحداث عام ١٩٦٥ قيد الاطلاع:

«هل كان هناك فعلاً مجلس جنرالات يرمي إلى الاستيلاء على الحكومة في غضون أيام؟ إن رواية شبه رسمية عن المسألة كلها نُشرت في أندونيسيا في ١٩٦٨ أنكرت وجود هذا المجلس[١٠]. غير أن دراسة أعدتها وكالة المخابرات المركزية ونشرتها في العام ذاته أكدت أنه كان هناك فعلاً مجلس جنرالات ولكن هدفه كان فقط ابتكار طريقة لحماية نفسه من خطة منسوبة إلى سوكارنو لسحق الجيش[١١]».

ترى ماذا كانت طبيعة ضلوع الحزب الشيوعي وهدفه، هذا إذا كان بالفعل ضالعاً، في محاولة الانقلاب المزعومة؟ هل كان بعض أعضاء الحزب يعرفون مسبقاً خطط صغار الضباط واكتفوا بتقديم الدعم المعنوي، أم أنهم قاموا بدور أكثر فاعلية؟ الرواية شبه الرسمية ذكرت أن هدف الحزب الشيوعي لم يكن الاستيلاء على السلطة السياسية لنفسه بل «منع الجيش من تصفية الحزب بعد وفاة سوكارنو»[١٢]. (كان سوكارنو يعاني من مرض في الكلية في شهر آب (أغسطس) ولكنه تعافى بسرعة، ودوره في العملية لا يزال لغزاً إلى حد كبير). إن دراسة وكالة المخابرات المركزية توصلت إلى استنتاج مماثل: «يبدو الآن واضحاً أن الانقلاب الأندونيسي لم يكن حركة للإطاحة بسوكارنو و/أو الحكومة الأندونيسية القائمة. من الناحية الأساسية كانت حركة لتطهير قيادة الجيش»[١٣].

ماذا كان دور وكالة المخابرات المركزية، هذا إذا كان لها دور؟ هل كانت محاولة الانقلاب بتحريض من عميل مثير للمشاعر نشر قصة مجلس الجنرالات وتمرده الوشيك؟ (إن قتل، وحتى خطف الجنرالات الستة ربما لم يكن بالإمكان التنبؤ به سلفاً – فثلاثة منهم ذبحوا فعلاً في أثناء مقاومتهم الخطف)[١٤]. هل كانت الغاية

من مشاركة الحزب الشيوعي توفير عذر لتدمير الحزب؟ في الواقع هناك مؤشرات إلى وجود عميل محرض في الدراما التي كُشِفَت، هذا العميل هو شخص يدعى (قمر الزمان بن أحمد مبايضةKamarusamen bin Ahmad Mubaidah) المعروف باسم (سجام Sjam). ووفقاً لشهادة لاحقة أدلى بها بعض الضباط المعتقلين، كان سجام هو الذي دفع فكرة مجلس الجنرالات المعادي وشدد على ضرورة الرد على هذه الفكرة. وخلال المحاكمات وفي الدراسة التي أعدتها وكالة المخابرات المركزية، كانت الغاية من المحاولة هي إثبات أن (سجام) بعمله هذا كان يتصرف نيابة عن (ايديت Aidit) زعيم الحزب الشيوعي. إن تقديم هذا الواقع قد يفسر سبب اتخاذ وكالة المخابرات المركزية خطوتها الفريدة بنشر مثل هذا الكتاب، أي إلصاق مسؤولية محاولة الانقلاب بالحزب الشيوعي من أجل «تبرير» الرعب الذي أعقب المحاولة.

ولكن (سجام) يمكن أن يكون قد عمل لمصلحة وكالة المخابرات المركزية و/أو الجنرالات بنفس الطريقة. ويبدو أنه كان مساعداً موثوقاً ل-(إيديت) ومن الممكن أن يكون هو الذي حرض زعيم الحزب الشيوعي على المشاركة في المؤامرة بدلاً من حدوث العكس. لقد كانت خلفية سجام متلونة وغامضة، وشهادته في إحدى المحاكمات، التي بدا فيها متهماً، كان هدفها أن يثبت أن (إيديت) هو المدبر الوحيد لمحاولة الانقلاب[١٥].

إن وكالة المخابرات المركزية بضلوعها الوثيق في الشؤون السياسية الأندونيسية منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين على أقل تقدير (راجع فصل أندونيسيا ١٩٥٧ - ١٩٥٨)، كانت بلاشك قد اخترقت الحزب الشيوعي على مستويات مختلفة، بل ان العسكريين اخترقوه أكثر من الوكالة، وبالتالي لقد كان في وضع جيد لنشر المعلومات الخاطئة وغرس الأفكار المتعلقة بأعمال معينة سواء عن طريق سجام أو غيره.

إن رغبة الحكومة الأمريكية في التخلص من سوكارنو - الزعيم في حركة عدم الانحياز وفي حركات العالم الثالث المعادية للإمبريالية، وحامي الحزب الشيوعي -

لم تنقص عندما فشلت الانتفاضة العسكرية التي دعمتها وكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٥٨. بين مختلف الأنباء التي نشرت في أوائل الستينيات من القرن العشرين والدالة على اهتمام مستمر بهذا الهدف، هنالك مذكرة صادرة عن وكالة المخابرات المركزية في شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٢ وهي ذات دلالة مدهشة. إن كاتب هذه المذكرة، وقد حذف اسمه، كان يتحدث عن الانطباعات التي تكونت لديه من خلال أحاديث مع «دبلوماسيين غربيين» بشأن اجتماع عقد مؤخراً بين الرئيس كينيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان. تقول المذكرة: إن هذين الزعيمين اتفقا على محاولة عزل سوكارنو في آسيا وافريقيا. علاوة على ذلك، «اتفقا على تصفية الرئيس سوكارنو تبعاً للوضع والفرص المتاحة. (من غير الواضح (المتحدث هو ضابط في وكالة المخابرات المركزية) ما إذا كان القصد من كلمة تصفية القتل أو الإطاحة بالرئيس سوكارنو)»[١٦].

مهما كان المقصود بكلمة التصفية، فقد كان سوكارنو آنذاك، من حيث كل الأغراض العملية، قد تمت تصفيته كشوكة دولية في الجسم. والأمر الأكثر أهمية هو أن الحزب الشيوعي، الذي كان أكبر حزب شيوعي في العالم خارج الكتلة السوفييتية والصين، سبق أن تقزم ولجأ من تبقى من أعضائه إلى العمل السري. لم تكن الأمور لتسير بشكل أفضل بالنسبة للولايات المتحدة والطغمة العسكرية الجديدة لو كان جرى تخطيط لهذا الوضع.

لو كان الجنرالات هم الذين خططوا حسب الزعم للانقلاب الذي قاموا به، فإن هنالك دليلاً دافعاً يثبت أن الولايات المتحدة كانت ضالعة في التخطيط بشكل وثيق قبل ذلك، أي خلال وبعد أحداث ٣٠ أيلول (سبتمبر)/ ١ تشرين الأول (أكتوبر). إحدى نواحي هذا الدليل هي العلاقة الوثيقة من المؤسستين العسكريتين الأمريكية والأندونيسية التي كانت الولايات المتحدة قد نمّتها خلال سنين عديدة. لقد كان الرئيس كينيدي، كما يقول مساعده السابق (آرثر شليزينغر Arthur Schlesinger) «حريصاً على تعزيز القوى المعادية للشيوعية، وخاصة الجيش، لكي يتأكد من أن

الحـزب الشـيـوعي الأندونيـسي القـوي لـن يرث البـلاد إذا حـدث شيء للرئيس سوكارنو»[١٧].

لقد لاحظ روجر هيلسمان Roger Hilsman، الذي امتد عمله المهني بين وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية، أنه مع حلول عام ١٩٦٣..

«كان نحو ثلث ضباط الأركان العامة الأندونيسية يتلقون شكلاً ما من أشكال التدريب من الأمريكيين، وأن نصف الضباط الآخرين كانوا يتلقون هذا التدريب. ونتيجة لكل من مشروع العمل المدني والبرنامج العسكري حصل تعارف جيد إلى حد ما بين العسكريين الأمريكيين والأندونيسيين، وقامت بين الطرفين روابط احترام شخصي بل ومحبة[١٨].

إن هذه الملاحظة تعززها تقارير صادرة عن لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية:

«في زمن محاولة الانقلاب الشيوعي والانقلاب المضاد العسكري (هكذا جاء في التقارير) بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٥ كان أكثر من ١٢٠٠ ضابط اندونيسي من ضمنهم شخصيات عسكرية رفيعة المستوى، قد تدربوا في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك نشأت صداقات واتصالات عديدة بين المؤسستين العسكريتين الأندونيسية والأمريكية، ولاسيما بين أعضاء الجيشين. وفي فترة ما بعد الانقلاب، أي عندما كان الوضع السياسي لا يزال غير مستقر، تمكنت الولايات المتحدة بواسطة استخدام قنوات الاتصال هذه، من تقديم دعم معنوي ومادي رمزي إلى القوات المعادية للشيوعية[١٩].

عندما كان المتدرب في برنامج المساعدة العسكرية يعود إلى وطنه يكون قد حقق تعارفاً مع بعض الأمريكيين وتكوّن لديه تقدير معقول للولايات المتحدة. إن تأثير ذلك قد يكون وفّر فرصة قيّمة للتواصل في المستقبل على غرار ما حدث خلال محاولة الانقلاب المدعومة من الشيوعيين في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥، وبعدها مباشرة[٢٠].

كتبت جريدة «نيويورك تايمز»: أنه قيل: إن وكالة المخابرات المركزية نجحت في اختراق قمة الحكومة والجيش في أندونيسيا إلى حد ان الولايات المتحدة عزفت عن إيقاف العمليات السرية للوكالة بواسطة سحب برامج المساعدة والمعلومات في العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥ إن ما عُرض رسمياً في واشنطن على أنه تسامح مع إهانات سوكارنو واستفزازاته كان إلى حد كبير رغبة في إبقاء جبهات وكالة المخابرات المركزية في العمل أطول مدة ممكنة[٢١].

أخيراً، لدينا شهادة وزير الدفاع (روبرت ماكنمارا Robert Macnamara) أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ في عام ١٩٦٦:

«السناتور سباركان: في وقت ما، عندما كانت أندونيسيا في حالة - عندما كنا نتعرض للكثير من النقد بسبب استمرار تقديم المساعدة العسكرية - في ذلك الحين لم نكن نستطيع أن نقول ماذا كانت الغاية من هذه المساعدة العسكرية. هل ما يزال الأمر سراً؟.

ماكنماراً: بالعودة إلى الوراء، أرى أن تلك المساعدة كان لها ما يسوّغها.

سباركمان: هل ترى أنه كان لها مردود؟.

ماكنمارا: نعم يا سيدي»[٢٢].

هناك أقوال أخرى قد تكون ذات علاقة بمسألة التورط الأميركي. إن السفير الأميركي السابق (مارشال غرين Marshall Green) تحدث في استراليا عام ١٩٧٣ عندما كان سفيراً هناك فقال حسبما نُسب إليه: «أتذكر أن أندونيسيا كانت في عام ١٩٦٥ على حد السكين. وأتذكر أناساً من هنا كانوا يحاججون بأن أندونيسيا لن تكون بلداً شيوعياً. ولكن عندما أعلن سوكارنو في خطاب ألقاه في ١٧ آب (اغسطس) أن أندونيسيا ستكون لديها حكومة شيوعية في غضون عام واحد (؟) عندذاك كنت شبه متأكد.. أن ما فعلناه كان يجب أن نفعله، ومن الأفضل أن تشعروا بالسرور بأننا فعلنا ما فعلناه إذ أننا لو لم نفعل لكانت آسيا الآن مكاناً مختلفاً»[٢٣].

كتب (جيمس رستون James Reston) في جريدة «نيويورك تايمز» عام ١٩٦٦ مايلي: «إن واشنطن حريصة على عدم ادعاء الفضل في هذا التغيير (المقصود التغيير من سوكارنو إلى سوهارتو).. ولكن ذلك لا يعني أن واشنطن لا شأن لها بهذا الأمر. لقد كانت هناك اتصالات كثيرة جداً بين القوى المعادية للشيوعية في ذلك البلد مع ما لا يقل عن مسؤول واحد رفيع المستوى في واشنطن قبل وخلال المجزرة الأندونيسية، لقد كانت هناك اتصالات أكثر بصورة عامة مما يعتقد. إن قوات الجنرال سوهارتو التي كانت في أحيان تفتقر افتقاراً شديداً إلى الغذاء والذخائر، كانت تحصل على المساعدة من هنا عبر بلدان ثالثة مختلفة، ومن المشكوك فيه هل كانت محاولة سوهارتو ستحدث بدون أن تظهر أمريكا قوتها في فيتنام، ولم يكن بإمكان المحاولة أن تستمر بدون المساعدة السرية التي كانت تتلقاها بصورة غير مباشرة من هنا»[٢٤].

إن (نيفيل ماكسويل Neville Maxwell)، مسؤول الأبحاث الرئيسي في معهد دراسات الكومونولث، جامعة أوكسفورد، كتب ما يلي:

«قبل بضع سنين كنت أقوم بأبحاث في باكستان حول الخلفية الدبلوماسية للنزاع بين الهند وباكستان في عام ١٩٦٥، وقد عثرت في صحف وزارة الخارجية التي سمح لي بالاطلاع عليها، على رسالة موجهة إلى وزير الخارجية آنذاك، السيد بوتو، وهي مرسلة من أحد سفرائه في أوروبا (أعتقد أنها من السيد ج. أ .رحيم، في باريس) يطلعه فيها على محادثة جرت بينه وبين مسؤول المخابرات الهولندي الملحق بمنظمة حلف شمال الأطلسي. بحسب ما لاحظته في تلك الرسالة أن مسؤول المخابرات المذكور قال للدبلوماسي الباكستاني: «إن أندونيسيا جاهزة للسقوط في حضن الغرب كالتفاحة المتعفنة». وقال: «إن أجهزة المخابرات الغربية ستنظم انقلاباً شيوعياً سابقاً لأوإنه «وهذا سيكون» محكوماً عليه مسبقاً بالفشل، بشرط توفر فرصة شرعية ومرحب بها أمام الجيش لسحق الشيوعيين ولجعل سوكارنو أسير إرادة الجيش الحسنة». كان تقرير السفير مؤرخاً في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤[٢٥].

يجب أن نتذكر أن أندونيسيا كانت مستعمرة هولندية وأن الهولنديين كانت لا تزال لهم صلات خاصة مع هذا البلد.

إن سجل «النظام الجديد» الذي فرضه الجنرال سوهارتو على شعب أندونيسيا لنحو ثلاثة عقود من السنين كان ملفتاً للنظر. فالحكومة تدير الدولة على مستوى عصابات شيكاغو في الثلاثينات من القرن العشرين وتقود عمليات ابتزاز للحماية. والسجناء السياسيون يملؤون السجون. والتعذيب أمر روتيني[٢٦]، وفرق الموت تتجول على هواها وتقتل ليس فقط «المخربين» ولكن «المشتبه بأنهم مجرمون»، بأعداد تبلغ الآلاف[٢٧]... «إن أحد ضباط الجيش (في مقاطعة آتشي Aceh) يطلق طلقة واحدة في الهواء، عندئذ يكون على جميع الذكور من الشباب أن يركضوا إلى ساحة مركزية قبل أن يطلق الجندي طلقة أخرى. عندئذ، كل من يصل متأخراً - أو لم يغادر منزله - يقتل رمياً بالرصاص عند رؤيته».

و ٢٠٠,٠٠٠ آخرون

في عام ١٩٧٥ غزت أندونيسيا المستعمرة البرتغالية سابقاً تيمور الشرقية East Timor، التي تقع عند الحد الشرقي للأرخبيل الأندونيسي، والتي كانت قد أعلنت استقلالها بعد أن تخلت البرتغال عن الإشراف عليها. كان هذا الغزو بداية مجزرة كتب لها أن تستمر حتى التسعينيات من القرن العشرين. وقد قدرت منظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٩ أن الجنود الأندونيسيين قتلوا ٢٠٠,٠٠٠[٢٨] إنسان من مجموع سكان يتراوح عددهم بين ٦٠٠,٠٠٠ و٧٠٠,٠٠٠، بهدف ضم تيمور الشرقية بالقوة[٢٩]. إن مستوى الفظائع التي ارتكبت كان موازياً للفظائع التي ارتكبت ضد الحزب الشيوعي في أندونيسيا ذاتها.

إن الغزو الذي حدث في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ - والذي قالت عنه جريدة «نيويورك تايمز» إنه: «بأي تعريف، عدوان صارخ ارتكبته أندونيسيا»[٣٠] - بدأ في اليوم الذي تلى مغادرة الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد

Gerald Ford) ووزير الخارجية هنري كيسنجر أندونيسيا إثر اجتماع عقداه مع الرئيس سوهارتو. كتب الصحفي (جاك اندرسون Jack Anderson) لاحقاً عن ذلك:

«مع حلول الثالث من كانون الأول ١٩٧٥، جاء في تقرير استخباري إلى واشنطن ان كبار قادة الحكومة المدنية في أندونيسيا، قرروا أن الحل الوحيد للوضع في تيمور البرتغالية هو أن تشن أندونيسيا هجوماً مكشوفاً ضد (فريتلين Fretilin)، حركة المقاومة الرئيسية في تيمور الشرقية».

ولكن ثمة ضرورة جوهرية لتحييد الولايات المتحدة لأن الجيش الأندونيسي يعتمد اعتماداً شديداً على الأسلحة الأمريكية التي، بموجب القانون، يحظر استخدامها في عدوان.

الذي حدث هو أن الرئيس جيرالد فورد كان في طريقه إلى أندونيسيا للقيام بزيارة دولة. سبق ذلك تحذير ورد في تقرير استخباري من أن سوهارتو سيطرح موضوع تيمور «وسيحاول الحصول على موقف متعاطف».

نجاح سوهارتو أكده فورد نفسه. كانت الولايات المتحدة قد عانت من نكسة مدمرة في فيتنام، بحيث صارت أندونيسيا أهم حليف للأمريكيين في المنطقة. واستنتج فورد أن مصلحة الولايات المتحدة القومية «لابد أن تكون في الوقوف إلى جانب أندونيسيا».

أعطى فورد موافقته الضمنية بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٧٥ - بعد الغزو بخمسة أيام، صوتت الأمم المتحدة على قرار بإدانة الهجوم باعتباره عملاً كريهاً من أعمال العدوان الدولي. امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. بعد ذلك ناور مندوب الولايات المتحدة من وراء الستار لمقاومة تحرك الأمم المتحدة الهادف إلى إرغام أندونيسيا على التخلي عن غزوها[٣١].

طوال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أيّد مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية في تصريحات للصحافة وفي الشهادة أمام الكونغرس مطالبة أندونيسيا

بتيمور الشرقية (على عكس الأمم المتحدة والأسرة الأوروبية)، وهوّنوا من شأن المذابح تهويناً ملحوظاً. في تلك الأثناء كان المستشارون العسكريون الأمريكيون، وهم دائمو الحضور، وكان التدريب والأسلحة وطائرات الهيليكوبتر الحربية، وجميع الأدوات التي لا يستغنى عنها في حرب عصرية وذات كفاءة ضد الانشقاق، مستمرة في التدفق على الجهاز العسكري الأندونيسي. قد لا يكون هذا كل شيء، لأن جبهة فريتلين تحدثت في عدد من المناسبات عن قيام مستشارين أمريكيين بإدارة القتال وحتى المشاركة فيه[٣٢].

لقد كان بإمكان الشاه تماماً أن يسلح هو الأكراد، والواقع أنه كان يفعل ذلك إلى حد ما، ولكن الأكراد لم يثقوا به. وضعوا ثقتهم في الولايات المتحدة ورغبوا في أن تكون هي مصدر تسليحهم. بعد ذلك بسنوات عديدة وضعت إحدى لجان الكونغرس المعروفة باسم لجنة (بايك Pike) والتي أجرت تحقيقاً في عدة عمليات من عمليات وكالة المخابرات المركزية، الأمور على النحو التالي: «إن الولايات المتحدة عملت في الواقع كضامن لعدم تخلي الشاه عنهم نهائياً»[٣].

لم يمر وقت طويل حتى كانت وكالة المخابرات المركزية تدخل إلى مستودعاتها بحيث أخذت سلسلة من الأسلحة الصغيرة والبنادق السوفييتية والصينية والملايين من قطع الذخائر طريقها إلى المتمردين الأكراد، وكان المصدر الشيوعي للأسلحة هو الوسيلة المعتادة لضمان «الإنكار الذي يصدَّق». في نهاية الأمر وصلت قيمة المساعدة العسكرية إلى نحو ١٦ مليون دولار.

الأكراد هم جماعة اثنية متميزة، إنهم مسلمون ولكنهم، خلافاً لمعظم العراقيين الآخرين ليسوا عرباً. والشعب الكردي موجود بصورة رئيسية في تركيا وإيران والعراق وسورية. وعلى مدى عقود من السنين انخرط أكراد العراق في حرب متقطعة ضد الحكومة سعياً وراء هدف «الحكم الذاتي»، والحكم الذاتي مفهوم ليس محدداً تحديداً دقيقاً من قبَلهم، وربما كان واضحاً فقط أنه كان دون إقامة دولة مستقلة.

إن التاريخ السياسي لأكراد العراق في ماضيهم القريب كان قطعة محيِّرة من صورة مختلطة الألوان. فقبل عشر سنين أقاموا تحالفاً وثيقاً مع الحزب الشيوعي العراقي، بحيث أنه عندما بدأ حزب البعث الحاكم يضطهد الشيوعيين أخذ هؤلاء يلجؤون إلى مناطق الأكراد.

كان الزعيم الكردي، مصطفى البرزاني، في السبعينيات من عمره، وقد أمضى ١٢ عاماً في الاتحاد السوفييتي، وكان يتكلم اللغة الروسية. أما حالياً، أي في العام ١٩٧٢ فقد أصبح الشيوعيون حلفاء للبعثيين في محاولة لقمع «العميل الإمبريالي البرزاني»، وأخذت الدعاية الكردية تبرز المساعدة العسكرية السوفييتية للحكومة

العراقية، بما في ذلك ادعاءات بأن الروس كانوا يرسلون قاذفات قنابل ضد الأكراد. وفي الوقت ذاته رسم الأكراد صورة لأنفسهم وكأنهم «ديموقراطيون اجتماعيون» من النوعية الأوروبية وبلغ بهم الأمر حد تقديم طلب للعضوية في منظمة الاشتراكية الدولية[٤]. مع ذلك، قال البرزاني مراراً إنه «لا يثق بأية دولة عظمى» غير الولايات المتحدة، وأكد أنه إذا نجحت قضيته فإن الأكراد سيكونون «مستعدين لأن يصبحوا الولاية الواحدة والخمسين»[٥]. كل هذا فوق الرغبة في إقامة مجتمع إسلامي.

في شهر تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ عندما وقع الهجوم المفاجئ على إسرائيل في (يوم كيبور Yom Kippur) - ملاحظة المترجم يوم الغفران بالعبرية - وانشغل العراق بصفته حليفاً لمصر وسورية كان الأكراد مستعدين لشن هجوم كبير، بناء على اقتراح من إسرائيل، كان من شأنه ربما أن يكون مفيداً جداً لقضيتهم الخاصة ولتخفيف بعض الضغط عن إسرائيل عن طريق إشغال الجيش العراقي، ولكن كيسنجر رفض السماح للأكراد بالتحرك، وكان قد طلب في ١٦ تشرين الأول (أوكتوبر) من وكالة المخابرات المركزية أن ترسل إليهم برقية نصها التالي: «نحن لا نكرر، أننا لا نعتبر أن من مصلحتكم الإقدام على الأعمال العسكرية الهجومية التي اقترحتها عليكم إسرائيل»، وقد أطاع الأكراد[٦].

اعتبر تقرير لجنة بايك هذا الحادث مثالاً لسياسة جلية هي سياسة «لا رابح» اتبعتها الولايات المتحدة وإيران. فقد ذكرت اللجنة:

إن وضع الأكراد المستمر في التدهور يعكس حقيقة أن ما من دولة من الدول التي كانت تمدهم بالمساعدة كانت راغبة رغبة جدية في أن يحققوا هدفهم في إقامة ولاية ذات حكم ذاتي. فقد عرضت مذكرة أعدتها وكالة المخابرات المركزية بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٤ موقفي إيران والولايات المتحدة بوضوح. جاء في المذكرة: إننا نود أن نرى أن إيران لا تنظر بتعاطف إلى إقامة حكومة رسمية ذات حكم ذاتي. فإيران، شأنها شأننا، وجدت فائدة في وضع متأزم.. يضعف فيه العراق ذاتياً نتيجة لرفض الأكراد التخلي عن حكمهم الذاتي، ولا تكون إيران ولا نحن راغبين في إيجاد حل للمسألة بطريقة أو أخرى» [٧].

جاء في التقرير: «لم نطلع عملاءنا على هذه السياسة، بل شجعناهم على مواصلة القتال. وحتى في سياق العمل السري، كان مشروعنا مشروعاً حقيقياً»[٨].

في اليوم التالي لمذكرة وكالة المخابرات المركزية المذكورة أعلاه، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٤، وصل وزير الدفاع السوفييتي (آندريه غريشكو Andrei Grechko)، الذي صادق البرزاني خلال إقامته في الاتحاد السوفييتي، إلى العراق لمساعدة الحكومة في التوصل إلى تسوية مع الأكراد. ولكن البرزاني، بناء على نصيحة من إيران والولايات المتحدة، رفض القبول بأية شروط[٩] وفي وقت سابق من ذلك الشهر كانت الحكومة العراقية قد أصدرت قانوناً يعرض على الأكراد قدراً محدوداً من الحكم الذاتي، ولكنهم رفضوه أيضاً، ولا نعرف هل فعلوا ذلك بناء على طلب «حلفائهم» أم لا.

اكتشفت لجنة الكونغرس أن «وكالة المخابرات المركزية كانت عندها معلومات أوحت لها أن الشاه سيتخلى عن الأكراد في لحظة توصله إلى اتفاق مع العراق بشأن الخلافات على الحدود». لقد وصفت الوكالة وجهة نظر الشاه في الأكراد أنهم «ورقة للعب بها» في هذا الخلاف مع العراق. ووصفت مذكرة صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأكراد بأنهم «أداة مفيدة بشكل فريد لإضعاف قدرة العراق على المغامرات الدولية»[١٠].

لعل الوصف الأخير كان إشارة إلى توقيع العراق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي في نيسان (أبريل) ١٩٧٢، حصل بموجبها على مساعدة عسكرية ومنح الأسطول السوفييتي امتيازات معينة في مرافئه. بعد ذلك، أي في شهر حزيران (يونيو) أمم العراق الفاحش الثراء في النفط الكونسورتيوم الذي يملكه الغرب، أي شركة نفط العراق (٢٣.٧٥ منها للولايات المتحدة) كخطوة أشاد بها السوفييت بحرارة، وبعد هذه الخطوة انطلق البلدان نحو عقد اتفاقية تجارية واقتصادية[١١].

الذي حدث، هو أن النفط هو الذي جمع بين إيران والعراق. أراد الشاه في عام ١٩٧٣ أن يعزز وضع إيران في علاقتها مع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وكان جزء حاسم من خطة استمالة العراق والبلدان العربية الأخرى المجاورة هو استعداد إيران للغدر بالأكراد المزعجين[١٢]. ولم يكن أي من هذه البلدان يريد أن تستخلص الأقليات لديها أية أفكار من نجاح يحرزه الأكراد.

لم يكن الشاه مستعداً لاتخاذ خطوته حتى شهر آذار (مارس) ١٩٧٥. كان تحرك الأحداث سريعاً. اجتمع الشاه مع نائب رئيس جمهورية العراق، وبموجب اتفاق بينهما، قطع الشاه كل المؤن عن الأكراد، ومن ضمنها الجزء الأمريكي. في اليوم التالي شن العراقيون هجومهم الأكبر. بعد ذلك بأيام أرسل الأكراد المذهولون رسالة استغاثة إلى وكالة المخابرات المركزية قالوا فيها: «هنالك ارتباك وقنوط في أوساط شعبنا وقواتنا. مصير شعبنا في خطر غير مسبوق. الدمار التام يحوم فوق رؤوسنا. ليس لدينا تفسير لكل ذلك. نناشدكم ونناشد حكومة الولايات المتحدة التدخل وفقاً لوعودكم..»[١٣].

في اليوم ذاته وجه الأكراد نداء إلى كيسنجر أيضاً:

«معالي الوزير، بما أننا آمنا دائماً بالحل السلمي للخلافات بما فيها الخلافات بين إيران والعراق، يسرنا أن نرى البلدين وقد توصلا إلى اتفاقية ما.. بيد أن قلوبنا تنزف دماً إذ نرى أن إحدى النتائج الفرعية الفورية لاتفاقهما هي تدمير شعبنا الأعزل.. إن حركتنا وشعبنا يجري تدميرهما بطريقة لا يصدقها العقل وبالتزام الجميع الصمت. نشعر مع معاليكم أن على الولايات المتحدة مسؤولية معنوية وسياسية تجاه شعبنا الذي التزم بسياسة بلدكم»[١٤].

لم يتلق الأكراد الذين بلا معين جواباً على ندائهم، لا من وكالة المخابرات المركزية ولا من كيسنجر. مع نهاية الشهر كانت قواتهم قد تقزمت. وقد أُعدم عدة مئات من الزعماء الأكراد.

ختاماً، لاحظ تقرير بايك:

«تمكن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ من الهرب إلى إيران. ولكن بعد وصولهم إلى إيران لم تقدم الولايات المتحدة ولا إيران مساعدة إنسانية كافية. في الواقع، ما لبثت إيران لاحقاً أن أعادت ٤٠,٠٠٠ من اللاجئين ورفضت حكومة الولايات المتحدة أن تسمح حتى للاجئ واحد من المجيء إلى الولايات المتحدة بطريقة اللجوء السياسي مع أنهم كانوا مؤهلين لذلك.

عندما قابل أعضاء لجنة بايك هنري كيسنجر وسألوه عن دور الولايات المتحدة في هذه الميلودراما، أجابهم بعبارته الشهيرة: «يجب عدم الخلط بين العمل السري والعمل التبشيري».